لفتت أوساط دبلوماسية مطلعة في واشنطن الانتباه الى ما أشار اليه مسؤول كبير في الادارة الاميركية، حيث ذكر انه لا يعرف، في الوقت الحاضر، كيف ستحل مسألة المبعدين، وان الحل لا يزال غير واضح، وربما حُلت المشكلة مع مرور الوقت، «لكنني لا أعرف كيف، وآمل في ان يتجنب الاطراف وضع أنفسهم في صندوق واقفال الخيارات». وامتنع عن تحديد الجهة المسؤولة عن هؤلاء المبعدين وعن حل المشكلة، قائلاً: «نحن ضد الابعاد، ولا نعتقد انها الطريقة المناسبة، وهي منع العملية القانونية من ان تأخذ مجراها». وأضاف انه لا يمكن الولايات المتحدة الاميركية ان تفعل الكثير في هذا المجال؛ أو «لا نستطيع أن نجبر أحداً على القيام بأي شيء. ولسنا في موقع لاجبار اسرائيل أو غيرها على تغيير موقفها... كل ما نستطيع القيام به هو ان نشرح المشكلة وما هو الثمن؟» (**الواشنطن بوست**، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

مَنْ المسؤول عن ايجاد مخرج؟ أجاب: «نحن نعارض الابعاد، ونعتقد ان على الاسرائيليين القيام بعمل ما للمساعدة على حل هذه المشكلة». وهل كان تصويت الولايات المتحدة الاميركية على قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ الذي دان الابعاد أقصى ما ستقوم به واشنطن للمساعدة على الحل؟ أجاب المسؤول الاميركي: «اننا نبذل جهوداً، ونتحدث الى جميع الاطراف، بمن فيهم اسرائيل عما يمكن القيام به. ومن غير الواضح ان هناك أي شيء آخر يمكن ان نفعله أكثر من التحدث مع الاطراف معرفة ما إذا كانت ثمة طريق للمساعدة على حل هذه المشكلة». وأكد ان بلاده لن تعود الى الامم المتحدة، من جديد، لمتابعة المسألة، وقال: «لا أعتقدّ اننا متحمسون لذلك». لكنه توجه الى الطرفين، العربي والاسرائيلي، قائلاً انه «من المهم الا تستبعد الخيارات المتوافرة لديهما، وألا يتخليا عن المرونة في مواقفهما» (**المصدر نفسه**).

بيد ان مسؤولين آخرين في الادارة الاميركية كانوا أكثر تحديداً في تصريحاتهم، إنْ في ادانتهم الصريحة لعملية الابعاد، أو في تحميل اسرائيل مسؤولية ما آلت اليه الاوضاع في المنطقة. في هذا الشأن، أعلن مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، ان «الامم المتحدة هي أفضل أداة لمعالجة هذه المسألة». وأوضح، ان سياسة بلاده من الابعاد «واضحة جداً»، وعبّر عن عدم رضا واشنطن عن قرار الحكومة الاسرائيلية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٢/١٢/٢٨). من جهته، رأى المسؤول في قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي، ريتشارد هاس، ان سياسة الابعاد «خاطئة»، كونها تثير أسئلة قانونية وسياسية، فضلاً عن انها «غير مثمرة»، لأنها لا تحل المشكلة الامنية، وتؤدي الى تعقيدات سياسية للاسرائيليين ولعملية السلام في المنطقة (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٧).

على الرغم من ذلك، فان السؤال الذي طرحته العديد من الاوساط السياسية، هو: أي موقف ستتخذه واشنطن من تل ـ أبيب اذا ما استمرت الاخيرة في تعنتها ولم تتجاوب مع مساعي الحل التي تقودها الامم المتحدة؟ هل تكتفي بالحرد منها والتوقف عن هذه المساعي، كما فعلت من قبل مع كل المبادرات والتحركات، أم ان عزم ادارة الرئيس الاميركي الجديد، بيل كلينتون، سيكون أشد وأقوى من عزم الادارة الاميركية السابقة؟

تعدّدت الاجابات، في هذا الشأن، لكنها أجمعت على انه لم يكن في استطاعة رئيس الحكومة الاسرائيلية ان يتخذ قرار الابعاد الجماعي للفلسطينيين لو لم يكن واثقاً من ان الرئيس الاميركي الجديد لنْ يذهب بعيداً في ادانة اسرائيل، ولن يبدأ عهده بمواجهة معها (**المصدر نفسه**، ٩ ـ ١٠/١٢/١٩٩٢).

بالفعل، حرصت الدبلوماسية الاميركية، في البداية، على «تفعيل» جهود الامين العام للامم المتحدة لحل هذه المشكلة. من هنا، مثلاً، أوضحت وزارة الخارجية الاميركية أنها تأمل في «تلافي صدور قرار» جديد من مجلس الامن الدولي بفرض عقوبات على اسرائيل، لكنها امتنعت عن قول ما اذا كانت ستستخدم حق النقض (الفيتو). وقال الناطق باسمها، ريتشارد باوتشر، «اننا نرغب، بقوة، في تلافي صدور قرار من مجلس الامن الدولي يقضي بفرض عقوبات على اسرائيل، استناداً الى البند السابع من ميثاق الامم المتحدة، في شأن هذا الموضوع»، وأضاف: «نعتقد ان أي تحرّك، الآن، من جانب مجلس الامن الدولي سيكون سابقاً لأوانه الى